الأمم المتحدة

E/CN.3/2004/32

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 December 2003
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الخامسة والثلاثون

٢-٥ آذار/مارس ٢٠٠٤

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والثلاثين للجنة ومواعيد انعقادها

أنشطة لجنة التنمية المستدامة وآثارها المحتملة على أعمال اللجنة الإحصائية

مذكرة من الأمين العام

تقدم هذه المذكرة، التي أُعدّت بناء على طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بيانا بمقررات لجنة التنمية المستدامة وآثارها المحتملة فيما يتعلق بالإحصاءات والمؤشرات. واللجنة الإحصائية مدعوة إلى أخذ تلك المعلومات في الاعتبار عند النظر في جدول أعمالها المؤقت وبرنامج عملها المتعدد السنوات.

* E/CN.3/2004/1.

070104 060104 03-65241 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - موجز التوصيات الصادرة عن لجنة التنمية المستدامة في دورتها الحادية عشرة بشأن برنامج العمل المقبل للجنة وتنظيم وطرائق عملها	١-٥	٣
ثانيا - برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة (٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠١٦/٢٠١٧)	٦-٧	٤
ثالثا - الآثار المتعلقة بأعمال اللجنة الإحصائية	٨-١٥	٦
ألف - المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة	٨-١٢	٦
باء - الإحصاءات والمؤشرات البيئية	١٣-١٤	٧
جيم - مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية	١٥	٨
رابعا - النقاط التي يتعين على اللجنة الإحصائية اتخاذ إجراء بشأنها	١٦	٨

أولا – موجز التوصيات الصادرة عن لجنة التنمية المستدامة في دورتها الحادية عشرة بشأن برنامج العمل المقبل للجنة وتنظيم وطرائق عملها

١ – أوصت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الحادية عشرة المعقودة في عام ٢٠٠٣، المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع قرار ينص فيه المجلس، في جملة أمور، على أنه من أجل أن تنهض اللجنة بولايتها سيتم تنظيم جدول عملها المتعدد السنوات في شكل سلسلة من دورات التنفيذ ذات الوجهة العملية بحيث تكون مدة كل منها سنتين، على أن تركز كل منها على مجموعات مواضيعية مختارة. وفي الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٣، اعتمد المجلس مشروع القرار المذكور (انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦١/٢٠٠٣، المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣).

٢ – وستشمل الدورات سنة للاستعراض (دورة) وسنة للسياسات (دورة)، وستتناول المجموعات المواضيعية بطريقة متكاملة، مع مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. أما وسائل التنفيذ، بما فيها **المعلومات المتعلقة باتخاذ القرارات**، فضلا عن المسائل الشاملة الأخرى، فينبغي أن تعالج في كل دورة في ضوء المجموعات المواضيعية المختارة.

٣ – وستضطلع **دورات الاستعراض** بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[١] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٢]وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ التنفيذية)[٣]، مع التركيز على تحديد القيود والعقبات التي تواجه عملية التنفيذ فيما يتعلق بمجموعة الموضوعات التي تم اختيارها للدورة المعنية. وسيرتكز تقييم التقدم المحرز على المعلومات التي تتيحها تقارير البلدان وتقارير مؤسسات الأمم المتحدة وهيئاتها، وعلى المعلومات الواردة من المناطق الكبرى والمناطق الفرعية، فضلا عن المجموعات الرئيسية. ومن شأن التقييم أن يساعد على زيادة فهم الشواغل ذات الأولوية في تنفيذ مجموعة المواضيع المختارة وتيسير إجراء مناقشات فعالة فيما يتعلق بالسياسات في أثناء دورات السياسات، وذلك بغرض تعزيز التنفيذ في المجالات المعنية.

٤ – وأكد المجلس في قراره ٦١/٢٠٠٣ أهمية وجود نظام إبلاغ فعّال من أجل استعراض وتقييم ورصد التقدم المحرز. وشجع البلدان على تقديم تقارير وطنية والمضي قدما في العمل المتعلق بمؤشرات التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. وذكر أنه ينبغي للتقارير المقدمة إلى اللجنة أن تبين التقدم العام المحرز في تنفيذ الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، من خلال التركيز

على المجموعات المواضيعية للدورة، كما ينبغي أن تشتمل على جوانب من كل الصعد (الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي). وينبغي الاستفادة من نظم الإبلاغ القائمة إلى أقصى درجة ممكنة، كما ينبغي استعمال مؤشرات التنمية المستدامة بشكل فعال.

٥ - وطُلِب من أمانة لجنة التنمية المستدامة أن تقوم، بتعاون وثيق مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، بما يلي:

(أ) تبسيط الإبلاغ بقصد تفادي الازدواجية وتجنب تحميل البلدان أعباء غير ضرورية؛

(ب) تقديم معلومات مركزة تبرز الاتجاهات والمعوقات والتحديات والمسائل الناشئة ذات الصلة؛

(ج) تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان، بناء على طلبها، في مجال الإبلاغ الوطني، باستخدام مصادر الميزانية العادية والخارجة عن الميزانية.

ثانيا - برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة (٢٠٠٤/٢٠٠٥ - ٢٠١٦/٢٠١٧)

٦ - فيما يلي برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة:

الدورة	المجموعة المواضيعية	المسائل الشاملة
٢٠٠٤/٢٠٠٥	• المياه • المرافق الصحية • المستوطنات البشرية	القضاء على الفقر؛ وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة؛ وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والتنمية المستدامة في عالم يتجه إلى العولمة؛ والصحة والتنمية المستدامة؛ والتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والتنمية المستدامة لأفريقيا؛ والمبادرات الإقليمية الأخرى؛ ووسائل التنفيذ؛ والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة؛ والمساواة بين الجنسين؛ والتعليم
٢٠٠٦/٢٠٠٧	• الطاقة من أجل التنمية المستدامة • التنمية الصناعية • تلوث الهواء/الغلاف الجوي • تغير المناخ	القضاء على الفقر؛ وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة؛ وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والتنمية المستدامة في عالم يتجه إلى العولمة؛ والصحة والتنمية المستدامة؛ والتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والتنمية المستدامة لأفريقيا؛ والمبادرات الإقليمية الأخرى؛ ووسائل التنفيذ؛ والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة؛ والمساواة بين الجنسين؛ والتعليم

الدورة	المجموعة المواضيعية	المسائل الشاملة
٢٠٠٩/٢٠٠٨	• الزراعة • التنمية الريفية • الأراضي • الجفاف • التصحر • أفريقيا	القضاء على الفقر؛ وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة؛ وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والتنمية المستدامة في عالم يتجه إلى العولمة؛ والصحة والتنمية المستدامة؛ والتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والتنمية المستدامة لأفريقيا؛ والمبادرات الإقليمية الأخرى؛ ووسائل التنفيذ؛ والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة؛ والمساواة بين الجنسين؛ والتعليم
٢٠١١/٢٠١٠[أ]	• النقل • المواد الكيميائية • إدارة النفايات • التعدين • إطار العشر سنوات للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة	القضاء على الفقر؛ وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة؛ وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والتنمية المستدامة في عالم يتجه إلى العولمة؛ والصحة والتنمية المستدامة؛ والتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والتنمية المستدامة لأفريقيا؛ والمبادرات الإقليمية الأخرى؛ ووسائل التنفيذ؛ والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة؛ والمساواة بين الجنسين؛ والتعليم
٢٠١٣/٢٠١٢[أ]	• الغابات • التنوع البيولوجي • التكنولوجيا الحيوية • السياحة • الجبال	القضاء على الفقر؛ وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة؛ وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والتنمية المستدامة في عالم يتجه إلى العولمة؛ والصحة والتنمية المستدامة؛ والتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والتنمية المستدامة لأفريقيا؛ والمبادرات الإقليمية الأخرى؛ ووسائل التنفيذ؛ والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة؛ والمساواة بين الجنسين؛ والتعليم
٢٠١٥/٢٠١٤[أ]	• البحار والمحيطات • الموارد البحرية • الدول الجزرية الصغيرة النامية • إدارة الكوارث والضعف إزائها	القضاء على الفقر؛ وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة؛ وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والتنمية المستدامة في عالم يتجه إلى العولمة؛ والصحة والتنمية المستدامة؛ والتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والتنمية المستدامة لأفريقيا؛ والمبادرات الإقليمية الأخرى؛ ووسائل التنفيذ؛ والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة؛ والمساواة بين الجنسين؛ والتعليم
٢٠١٧/٢٠١٦	التقييم الشامل لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية	

(أ) تبقى هذه المجموعات المواضيعية جزءا من برنامج العمل المتعدد السنوات على النحو المقرر، ما لم تتفق اللجنة على خلاف ذلك (وهذا ينطبق على مجموعات ٢٠١١/٢٠١٠، و ٢٠١٣/٢٠١٢، و ٢٠١٥/٢٠١٤).

٧ - وستعقد الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة في نيويورك في الفترة من ١٤ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وسيعقد الاجتماع التحضيري للاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في غضون الأيام الثلاثة الأولى من الدورة (١٤-١٦ نيسان/أبريل). أما الدورة الاستعراضية التي ستتناول المجموعة المواضيعية المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية فستعقد خلال الأسبوعين التاليين من الدورة الثانية عشرة (١٩-٣٠ نيسان/أبريل).

ثالثا – الآثار المتعلقة بأعمال اللجنة الإحصائية

ألف – المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة

٨ – عملا بالتوصية الواردة في الفصل ٨ من جدول أعمال القرن ٢١، قامت الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، بالتعاون مع غيرها من الوكالات الدولية ومع البلدان، بتطوير وتنقيح مفاهيم وطرق المحاسبة البيئية والاقتصادية. وقد تم إصدار دليل للمحاسبة الوطنية في نشرة أولية على الإنترنت بعنوان نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة، لعام ٢٠٠٣، وسوف ينشر بالاشتراك بين الأمم المتحدة، واللجنة الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي.

٩ – ويعد نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة نظاما تابعا لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣[٤]، وهو يجمع بين المعلومات الاقتصادية والبيئية في إطار موحد لتقييم إسهام البيئة في الاقتصاد وأثر الاقتصاد على البيئة. كما أنه يمثل خطوة كبرى في سبيل توحيد المفاهيم والتعاريف والطرق ومواءمتها، وتزويد مقرري السياسات بمجموعة متسقة من المؤشرات والإحصاءات الوصفية لرصد تلك التفاعلات. وتشكل الإحصاءات المجموعة في ذلك الإطار قاعدة بيانات للتخطيط الاستراتيجي وتحليل السياسات من أجل تحديد طرق أكثر استدامة في مجال التنمية.

١٠ – وتنشط الشعبة الإحصائية وشعبة التنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية في وضع نظام للمعلومات المتعلقة بموارد المياه كأداة للإدارة المتكاملة لموارد المياه. ويستعمل مشروع الكتيب المعنون ”المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في مجال موارد المياه“ الذي يدمج المعلومات الاقتصادية والمعلومات الهيدرولوجية المتعلقة بموارد المياه، مفاهيم وتعاريف وتصنيفات الحسابات التقليدية، دون أن يخل بالمفاهيم الأساسية في مجال الهيدرولوجيا. وييسر هذا الدمج النظر في مسائل المياه في السياق العام لعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتقييم آثار السياسات الاقتصادية على موارد المياه وآثار سياسات المياه على الاقتصاد. وبفضل البيانات الاجتماعية والاقتصادية الإضافية التي يمكن إدراجها في هذا الإطار، تسمح المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في مجال المياه باشتقاق مجموعة متسقة من المؤشرات التي تغطي الحقل الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، وتتسم بدقة التعريف والترابط نظرا لكونها مستمدة من نظام للبيانات المتسقة اتساقا تاما. ويمكن، علاوة على ذلك، إجراء تحليلات أكثر تعمقا من خلال وضع نماذج وتوقعات للسيناريوهات الممكنة.

١١ - كما عملت اللجنة الإحصائية بالأمم المتحدة ولجنة التنمية المستدامة من أجل توحيد المصطلحات والتعاريف ذات الصلة بالمحاسبة المائية عن طريق إنشاء فريق للمناقشة على الإنترنت، تم الإعلان عنه للخبراء في الهيدرولوجيا والإحصاءات والمحاسبة الوطنية واتخاذ القرارات في الوكالات الدولية والمكاتب الوطنية. وقد جاءت هذه المبادرة في أوانها، حيث إن هناك اعترافا على نطاق واسع بالحاجة إلى توحيد المفاهيم والتعاريف والتصنيفات في مجال المياه باعتبار ذلك خطوة أولى في سبيل تحسين نوعية البيانات وموثوقيتها على الصعيدين الوطني والدولي.

١٢ - وفي الفترة الأخيرة، بدأت اللجنة الإحصائية بالأمم المتحدة ولجنة التنمية المستدامة مشروعا يتعلق بتنفيذ المحاسبة المائية كأداة للإدارة المتكاملة لموارد المياه في المغرب. وسيطبق المشروع الحسابات على مستوى الأحواض النهرية في جميع هذه الأحواض في المغرب، وسيدمج النتائج المتمخضة على الصعيد الوطني ضمن الحسابات القومية. وقد بينت بالفعل الخبرة الجاري اكتسابها من الدراسة الإفرادية في المغرب أن بإمكان مختلف الوكالات أن تستعمل إطار المحاسبة المائية كأداة لتبادل المعلومات فيما بين الأطراف المعنية المختلفة، ولإنشاء نظام متكامل للبيانات المتعلقة بالمياه. ويمكن أن تمهد هذه التجربة السبيل أمام الأمم المتحدة لتزويد البلدان النامية بالدعم التعاوني الحقيقي في مجال بناء قدرتها على إقامة نظام متكامل ومتسق للبيانات المتعلقة بالمياه داخل إطار المحاسبة المائية.

باء - الإحصاءات والمؤشرات البيئية

١٣ - أبرزت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الحادية عشرة ضرورة جديدة إلى إعداد الإحصاءات والمؤشرات البيئية، من خلال التأكيد على أن وجود نظام فعال للإبلاغ له أهمية بالغة فيما يتعلق باستعراض وتقييم ورصد التقدم المحرز في التنفيذ وصولا إلى تحقيق الاستدامة البيئية على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. وتعتبر الإحصاءات البيئية من بين ميادين الإحصاءات الأحدث عهدا والأقل تطورا. ويهدف برنامج عمل الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة إلى إرساء نظام منتظم للإبلاغ وتحسينه بشكل متواصل، مع دعمه بالتطوير المنهجي والتدريب وبناء القدرات في ميدان الإحصاءات البيئية. ويمكن لهذا البرنامج أن يتكيف مع برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة وأن يدعمه من خلال اعتماد محور مواضيعي مماثل.

١٤ - ونظرا لأهمية التدريب وبناء القدرات على الصعيد الوطني/الإقليمي، والحاجة إلى تبسيط المطالب المتعلقة بالبيانات الدولية، وضرورة استحداث منهجيات موحدة في هذا الميدان، فإن الأمر يقتضي تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية العاملة في ميدان الإحصاءات

والمعلومات البيئية. ويمثل إنشاء الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات البيئية خطوة كبيرة نحو زيادة الكفاءة في استعمال الموارد والفعالية في تقسيم العمل بين المنظمات الدولية في مجال تطوير الإحصاءات البيئية.

جيم – مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية

١٥ – وفرت توصيات اجتماع الخبراء المشترك بين الوكالات بشأن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية (جنيف، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣) جدولا زمنيا للعمل يرمي إلى إتمام تقرير الأمين العام الشامل عن رصد تنفيذ إعلان الألفية[٥] في صيف ٢٠٠٥. وفي الوقت ذاته، اعتبر أن تنسيق مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالاستدامة البيئية والمؤشرات التي ترصد تنفيذ الأهداف التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وتحسين قاعدتها الإحصائية، من أكثر المجالات التي يلزم العمل فيها على وجه الاستعجال. وسيكون تحسين إطار المؤشرات البيئية واختيارها، إلى جانب تحسين القدرات الوطنية في مجال تجميع تلك المؤشرات موضوع اجتماع للخبراء تشترك الوكالات في عقده في عام ٢٠٠٤ بشأن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

رابعا – النقاط التي يتعين على اللجنة الإحصائية اتخاذ إجراء بشأنها

١٦ – يطلب من اللجنة الإحصائية أن تدلي بتعليقاتها حول الآثار الإحصائية المترتبة عن برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة بصيغته المجملة في هذه المذكرة.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8، والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) قرار الجمعية العامة دإ-١٩/٢، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١٣، المرفق.

(٤) لجنة الجماعات الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة والبنك الدولي، نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.XVII.4).

(٥) قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.